الأردن وسورية: تحريك الحدود.. مجاملات عبر الإعلام.. عقدة في المجال «الإستراتيجي».. إرادة مشتركة لتجميد الخلافات وقلق من تحالف طهران ودمشق

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام البدارين:

ترفض حتى الان قواعد وشروط اللعبة بين عمان ودمشق مغادرة المساحة الفنية باتجاه الدائرة السياسية، فالعلاقة السياسية على المستوى الاستراتيجي مازالت مغلقة على الاتصال والتنسيق وكذلك التفاهم، والخلافات في المواقف السياسية المفصلية مازالت قائمة، لكن في المستوى الحكومي المتعلق بكل ما له علاقة بين بلدين تربطهما حدود عريضة يمكن القول بان العلاقات متقدمة نسبيا.

بهذا المضمون يتوجه موكب رئيس الوزراء الاردني معروف البخيت برا الى دمشق اليوم الأربعاء في محاولة لتحريك الجمود بعد ان وافقت سورية على عقد اجتماع اللجنة الوزارية العليا للبلدين وهي لجنة يفترض ان تناقش كالعادة قضايا واجراءات الحدود والنقل البري والتجارة وبروتوكولات الجمارك والزراعة والمياه.

والتمكن من عقد هذا الاجتماع يشكل في الواقع السياسي خطوة للامام لكنها خطوة ليست متقدمة في البعد الاستراتيجي وان كانت تنطوي على (تحريك متبادل) بارادة سياسية مسبقة للمياه الراكدة منذ اكثر من عام بين البلدين.

ومن الواضح ان دمشق تشجعت لعقد الاجتماع الوزاري الذي سبقه توقيع بروتوكولات فنية واجرائية من اللجان التحضيرية بعد ان قدرت خطوة عمان بابعاد معارض سوري بارز كان قد خطط للدخول الى الاردن حيث رفضت السلطات السماح له بالاقامة وطلبت منه المغادرة.

والخطوة الوزارية في الواقع محصلة ايضا لتقاربات صغيرة ومحسوبة حصلت تباعا في الاونة الاخيرة فخلال عيد الاستقلال الاردني الشهر الماضي تحدثت صحف دمشق الرسمية عن دلالات عيد الاستقلال وعن منجزات القيادة الاردنية كما رصدت مجاملات لها معانيها للاردنيين من قبل الاعلام السوري.

وبعد ذلك ترددت انباء عن معلومات امنية قدمتها عمان لدمشق ولها علاقة بنشاطات كانت ستنفذ لاحدى خلايا تنظيم القاعدة وطوال ستة اسابيع ماضية كانت جبهة الاعلام الاردني باردة جدا باتجاه السوريين حيث اختفت بتعليمات وقرارات مقالات متشنجة كانت تتهم سورية، حيث حصل احتواء لاساءات مقصودة كانت قد برزت على لسان مسؤولين سوريين بحضور قادة واقطاب في جماعة الاخوان المسلمين الاردنية.

الملك عبدالله

معروف البخيت

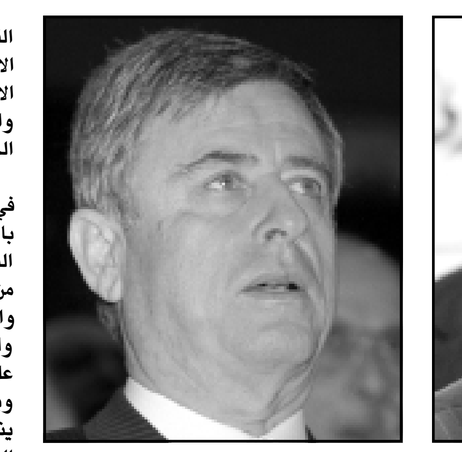
عبد الحليم خدام

وهذه الاجواء عموما مكنت الطرفين في الواقع من التمهيد جيدا لعقد اجتماع اللجنة الوزارية العليا الذي تأخر عقده اصلا بسبب معارك شد وجذب على مستوى الصحافة بين العاصمتين وهو اجتماع سبقته زيارة خاصة لوزير التعليم العالي السوري للاردن بحثت افاق التعاون المشترك.

لكن هذه التقاربات في المستويات الحكومية الادنى قد تؤسس مستقبلا لحالة عودة للتفاهم السياسي، الا انها الان لا تعكس انطباعات ايجابية في هذا الاتجاه حيث ان حجم الخلافات السياسية بين البلدين كبير جدا، ولا يقف عند حدود الخلافات حول ما يجري في العراق وفلسطين، بل يتعداه حول ما يجري في لبنان وفي سورية نفسها والخلافات تصل الى مستويات اكثر عمقا والخلافات تصل عندما يتعلق الامر بسياسات امريكية في المنطقة ومن هنا فاطلاق مستويات متقدمة جدا في البعد السياسي او الاستراتيجي مسألة ليست سهلة مرحليا بل قد تكون صعبة في الواقع الا ان عدم وجود خصام او تبادل للاتهامات مؤشر يساعد في البحث على مستوى القيادة والسياسة عن مناطق مشتركة قدر الامكان في ما يتفق الطرفان في الواقع على ان الحدود النشطة بينهما ينبغي ان لا تتأثر باجواء البرودة السياسية واجواء الجمود.

وفي الاردن وعلى مستوى مؤسسات صناعة القرار هناك قناعة مطلقة بان سورية مخطئة في الاجتهاد لانها تضع كل بيضاتها في السلة الايرانية على حساب العلاقات مع الاردن والسعودية والعراق الجديد ولبنان في نسخته الحالية.

ومقابل هذه القناعة تبرز بين الحين والآخر في اجتماعات الحوار النخبوية قناعة موازية بان التكتيك الافضل في التعامل مع الملف السوري هو اظهار الحرص على اخراج سورية من الحضن الايراني عبر اجتناب عزلها والابتعاد عنها وعبر التقارب منها قدر الامكان، ولذلك عمل الاردنيون بنشاط في الاونة الاخيرة على احياء بؤر التفاهم بين سورية والسعودية ويعملون الان وفقا لمعادلة تقول بان سورية ينبغي ان تعود الى الحضن السعودي وتترك الحضن الايراني.

والمسألة الاخيرة اهتمت بها عمان جيدا مؤخرا على هامش مباحثاتها مع الامريكيين حيث تؤشر الحركة الدبلوماسية الاردنية الى ان سورية يتوجب اعادة تصنيفها واعادة انتاج دورها الاساسي في المنطقة والتكامل مع الملف السعودي الا ان نجاح ذلك في الواقع مرهون الان باهتمام السعوديين بالامر واقناعهم فعلا بان النظام السعودي هو حاجز الخطر الاول اذا ما تفوقت ايران.

ويعتقد على مستوى مصادر المعلومات بان كلاما استراتيجيا بهذا المعنى قيل بحضور السعوديين او عبر التلاقي معهم، وبالمقابل لا تظهر دمشق الاهتمام الكافي بترك الحضن الايراني الذي يشكل لها مرحليا درب النجاه الوحيد المتاح في ظل الاستهداف الامريكي وفي ظل حركة معارضتها الاخوانية وقطبها المنشق عبد الحليم خدام.

ولذلك لم تترافق الليونة والنعومة والمجاملة السورية في اتجاه الاردن مع تغيير جذري في الخطاب السوري في حيثياته الايرانية حصريا، فالرئيس بشار الاسد وقبل يومين من استقبال رئيس الوزراء الاردني في دمشق ادلى بحديث اعتبر فيه ايران من عوامل الاساس في معادلة الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

وعمان بالمقابل تعرف ان الخلاف مع دمشق حول طموحات النفوذ الايراني مسألة لا يمكن تجاهلها ولا تجاوزها عبر لقاءات وزارية لكن يمكن اسقاطها مؤقتا وتكتيكيا لتعزيز نظرية التقارب اكثر مع سورية ورد تحيتها ومجاملتها بأفضل منها على أمل ان تتغير لسبب او لآخر خارطة التحالفات.

رئيس الوزراء الأردني يبدأ زيارة رسمية الى سورية

■ عمان ـ يو بي أي: توجه رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت اليوم لدمشق في زيارة رسمية يترأس خلالها وفد بلاده في اجتماعات اللجنة العليا الأردنية ـ السورية، فيما يتراس الجانب السوري في رئيس الوزراء محمد ناجي العطري.

وبدأ امس الثلاثاء في العاصمة السورية اجتماع اللجنة الوزارية التحضيرية للجنة العليا الأردنية ـ السورية المشتركة برئاسة وزير الصناعة والتجارة الأردني شريف الزعبي ووزير الاقتصاد السوري عامر حسني لطفي.

وكان المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية ناصر جودة أعلن الإثنين أن وفداً وزارياً رفيعاً، سيرافق رئيس الوزراء معروف البخيت في زيارته الى دمشق للمشاركة باجتماعات اللجنة الأردنية ـ السورية العليا التي تبدأ أعمالها اليوم.

وأضاف جودة أن الوفد سيضم ثمانية أو تسعة وزراء، بينهم الخارجية والداخلية والمياه والوزراء الاقتصاديون، مشيراً الى أن اللجنة ستبحث في أوجه التعاون والعلاقات الثنائية على المستويات السياسية والاقتصادية والمائية ومختلف القضايا.

ويأتي اجتماع اللجنة العليا الأردنية ـ السورية بعد أيام من اتصال هاتفي جرى بين العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس السوري بشار الأسد، وذلك في أعقاب نفي الأردن وجود أزمة في العلاقات مع سورية.

وقال الرئيس السوري بشار الأسد في تصريحات صحافية، عن العلاقات بين البلدين، «إن الأمور تسير بشكل طبيعي بإتجاه إعادة الحرارة .. كي لا أقول تحسين العلاقات.. وهي ليست سيئة وإنما فيها بعض الثغرات».

يذكر أن العلاقة الأردنية ـ السورية شهدت توتراً بعد إعلان السلطات الأردنية إنها ألقت القبض على عناصر تابعين لحركة المقاومة الإسلامية حماس هربوا أسلحة من سورية وخزّنوها في الأراضي الأردنية، وأنهم اعترفوا بتلقي تعليمات من قيادي في حركة حماس يقيم في دمشق.

ونفت دمشق أن يكون لها اية علاقة بالقضية، فيما أكدت عمان أنها لم توجه الإتهام لأية جهة في القضية.

الصحافة الاسبوعية في الاردن: اهتمام بالشأن العربي وبعد عن الثقافة وعدم اعتماد على المراسلين

عمان ـ «القدس العربي»:

أظهرت دراسة هي الأولى من نوعها على المضمون الهيكلي للصحافة الأسبوعية في الأردن غلبة الشأن السياسي العربي على المحلي في المتابعات والتغطيات حيث حصل على ما نسبته 40 % أما الشأن المحلي فحصل على 49. 35 % والدولي: حوالي 98. 23 %.

وقالت الدراسة التي اعلنها المجلس الأعلى للإعلام أمس ان الامر في الموضوعات الاقتصادية كان خلافا لذلك حيث كانت نسبة الشأن الاقتصادي المحلي حوالي 11. 59 % متفوقا على الشأنين العربي «حوالي 23.50 % «والدولي» حوالي 38. 17 % ».

وتباينت درجة الاهتمام بالموضوع السياسي في مستوياته الثلاثة بين الصحف الاسبوعية بدرجة واضحة، فقد ارتفع الشأن السياسي المحلي في احدي الصحف الى نسبة 61. 86 %، وفي صحيفة اخرى الى 10. 78 % وثالثة الى 51. 76 % بينما انخفض الاعتناء بالشأن المحلي السياسي في صحف اخرى الى نسبة 86. 16 % وفي اخرى الى ,88 10 %.

وتباينت ايضا درجة الاهتمام بالموضوع الاقتصادي في مستوياته الثلاثة بين الصحف الاسبوعية بدرجة واضحة ففي الشأن المحلي احتل هذا الجانب نسبة 100 % من المساحة المخصصة لهذا الموضوع في خمس صحف دون ان تكون هناك اية موضوعات اقتصادية عربية اودولية وانخفضت بالمقابل نسبة الاعتناء بالشأن الاقتصادي المحلي في صحيفة اخرى الى 74. 8 %.

اما في الشأن الاقتصادي العربي، فتراوح الفارق بين 56. 51 % في احدي الصحف و 00. 0 % في خمس صحف اخرى وفي المستوى الدولي كانت النسبة الاعلى هي 70. 39 % في احدي الصحف بينما اختفى الشأن الاقتصادي الدولي تماما من تسع صحف.

وتحدثت الدراسة عن تباين رقمي في درجة الاهتمام بالموضوع الاجتماعي في مستوياته الثلاثة بين الصحف الاسبوعية بدرجة واضحة، ففي الشأن المحلي نجد النسبة المخصصة لهذا الموضوع في ست صحف تجاوزت 90 % بينما لم تصل في ثلاث صحف نسبة 40 % لكل منها.

اما في الشأن الاجتماعي العربي، بلغت اعلى نسبة في احدى الصحف 37. 53 % بينما كان مختلفا تماما في صحيفتين وعلى المستوى الدولي كان هذا الشأن في حده الاعلى في صحيفة واحدة وبنسبة تصل الى 71. 56 % بينما كان النسبة صفرا في صحيفتين.

وتباينت درجة الاهتمام بالموضوع الثقافي في مستوياته الثلاثة بين الصحف الاسبوعية بدرجة واضحة فقد اختفى المشهد الثقافي في مستوياته الثلاثة بين الصحف الاسبوعية بدرجة واضحة وقد اختفى المشهد الثقافي المحلي تماما من ثلاث صحف، ولكنه بلغ نسبة 100 % من المساحة المخصصة لهذا الموضوع في ثماني صحف.

اما على المستوى العربي فقد اختفى تماما من عشر صحف بينما بلغ نسبة 100 % في صحيفة واحدة، وعلى المستوى الدولي نجد ان المشهد الثقافي الدولي اختفى تماما من اربعة عشر صحيفة، ولكنه بلغ في صحيفة معينة نسبة 100 %.

وكانت نسبة الموضوعات السياسية التي نشرتها الصحف استنادا لمراسليها هي اقل من 10 % بينما زود المراسلون صحفهم في الموضوعات الاقتصادية بما نسبته حوالي 15 % ومثلها تقريبا في الموضوعات الاجتماعية.

وكانت نسبة الموضوعات السياسية التي اعتمدت فيها الصحف على المصادر غير المحددة هي الاكثر بنسبة 78. 34 % ثم تلا ذلك الاعتماد على المحررين بنسبة 11,19 % ونسبة الموضوعات الاقتصادية التي اعتمدت فيها الصحف على المصادر غير المحددة هي الاكثر بنسبة 03. 47 % ثم تلا ذلك الاعتماد على المراسلين بنسبة ,36 10 %.

وفي حال إستثناء الموضوعات الاقتصادية فان دور المراسلين في الصحف الاسبوعية هو دون نسبة 1 % بينما تراوحت نسبة المصدر غير المحدد من حوالي 31 % الى اكثر من 53 %.

وشكلت المقالات السياسية المرتبة الاولى بين القوالب الصحفية بنسبة 90. 19 % تليها الاخبار بنسبة 18.04 % من اجمالى حجم القوالب الصحفية السياسية.

وشكلت الاخبار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبة الاولى من اجمالي حجم القوالب الصحافية بنسبة 17. 37 % و 58. 24 % وكان ذلك بفارق كبير عن القوالب الاخرى.

ورصدت الدراسة تفاوتا في نصيب الصحف من نسب الاعلان التجاري بشكل كبير فقد بلغ نصيب احدي الصحف من اجمالي مساحة الاعلان التجاري في جميع الصحف حوالي 36. 17 % بينما لم تحظ 13 صحيفة الا بنسبة تتراوح ما بين 1ـ 4 % فقط من مساحة الاعلان.

وخلصت الدراسة إلى سلسلة إستنتاجات أهمها قلة المساحة المخصصة للشأن السياسي المحلي قياسا بالشأنين العربي والدولي مع الاشارة الى ان الموضوعات السياسية التي تغطي الشأن العربي قد احتلت المرتبة الاولى في الصحف الاسبوعية واليومية على حد سواء.

معارك حول منع فيلم «شيفرة دافنشي» والسماح بعرض «عمارة يعقوبيان».. حكاية الحكم على «الدستور».. وانتقادات كبيرة لعقود نفطية
مطالبة مبارك باتباع طريقة علي صالح في الترشح لفترة قادمة.. وهجمات متبادلة من حزب ايمن نور والمنشقين عنه.. وقصة أم تمزق القلب

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس عن افتتاح الرئيس مبارك المتحف القبطي بعد تجديده بتكلفة وصلت إلى ثلاثين مليون جنيه وفيه 26 قاعة وثلاثون ألف قطعة اثرية، وهو يقع في المنطقة المعروفة بمجمع الأديان بحي مصر القديمة بجنوب القاهرة، التي يقع فيها مسجد عمرو بن العاص، وكنيسة مار جرجس ومقابر السهود. وزيارة الرئيس للحرس الجمهوري وتفقد منشآته الجديدة. واصدار محكمة جنح منطقة الوراق بمحافظة الجيزة حكما بالسجن على إبراهيم عيسى رئيس تحرير صحيفة «الدستور» وسحر زكي المحررة بالجريدة، ومعهما محمد عبدالله بالسجن سنة مع الشغل وكفالة عشرة آلاف جنيه وتعويض مؤقت قدره 2001 جنيه في الدعوى التي رفعها عدد من اهالي حي الوراق وهم أربعة محامين وثلاثة مواطنين ضد المحكوم عليهم يتهمونهم بسب وقذف وإهانة رئيس الجمهورية، وكان عدد من الأهالي يرتدون علم مصر قد صاحوا بعد الحكم يحيا العدل، يحيا العدل. واستمرار الحشود الاسرائيلية على حدود غزة استعدادا لشن مزيد من الاعتداءات ضد اشقائنا الفلسطينيين وطلب اسرائيل تسليمها الجندي المختطف. واستمرار تفشي مرض الجلد العقدي والحمى القلاعية بين المواشي ونفوق المزيد منها، وموافقة مجلس الشعب على مشروع تعديل قانون السلطة القضائية الذي قدمته الحكومة كما هو، ومباريات كأس العالم لكرة القدم، وامتحانات الثانوية العامة التي تشارف على الانتهاء.

وإلى شيء مما لدينا لتقرير اليوم:

الرئيس مبارك

ونبدأ برئيسنا وما تعرض له من هجوم أزعجني لأبعد الحدود شنه ضده من ليس زميلا وأحمد الله أنه ليس صديقا ولن يكون بإذنه تعالى، بل من سحبت منه لقب خفيف الظل، طبعا، كيف لا أقول ذلك بينما محمد الرفاعي يقول في بابه بجريدة «صوت الأمة» ـ يوميات مواطن مفروس ـ:

«لكن الإخوة اليمنيين ابتكروا طريقة عبقرية للمبايعة، طريقة لم يتوصل إليها إخوانا بتوع سبعة آلاف سنة حضارة وخسارة وخيابة، والذين رفعوا شعارات خايبة جابت الكلام للسيد الرئيس، بدل ما تخدمه، زي حكاية الجنين في بطن أمه يبايع الرئيس، واختارك الله فلماذا لا نختارك، والخيرة فيما اختاره الله، وكام فتوى مضروبة من مشايخ الفتة والكوارع، إن الجبان ابن الجبان اللي مش هاينتخب الرئيس كافر، وربنا هايحرقه في نار جهنم، إلى آخر هذه البواخة والهبل، مع أن الرئيس كان ناجح ناجح، بس تقول إيه بقى في الحرامية اللي عاوزين يسرقوا من ورا الحكاية دي، لكن تعالى اتفرج بقى على العبقرية اليمنية، فقد خرج بعض الإخوة اليمنيين وبعد جلسة قات معتبرة، وأعلنوا أنهم سوف يرفعون دعوى ضد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، إذا لم يرشح نفسه للرئاسة!! شفتوا الرواقة والمزاج بجد؟! يعني الأخ الرئيس اليمني لو تعب ولا حاجة ـ ومش بعيد على ربنا يعني ـ وحب يرتاح، هايلاقي نفسه متهم وواقف في القفص، وجايز كمان لو ركب دماغه وأصر على عدم الترشيح، يخبطه القاضي عشر سنين سجن بتهمة إهانة الشعب اليمني، لأنه هايبقي شكله وحش قدام الشعوب العربية، وهاتعايره بإنه ماعرفش يتمسك برئيسه.

ونحن طبعا لن نطالب بإدخال القات مصر، عشان نبقى آخر حلاوة وسطل، ونعرف نتمسك بالسيد الرئيس، واللي حوالين السيد الرئيس، وانجالهم جميعا، لكننا سنطالب بتطبيق تلك الفكرة العبقرية، اللي جاتلنا على الجاه.، فإذا فكر السيد الرئيس في التخلي عنا، نقوم برفع قضية ضده، وساعتها بقى، مافيش نطع من الأنطاع هايقدر يفتح بقه، ويقولك كفاية كده على الرئيس لانه تعبان، فقد أصبح رئيسا بحكم المحكمة، وطبعا الداخلية هاتساعدنا في تنفيذ الحكم، في حالة يعني ما الرئيس زهق منا ومن قرفنا، والبعد عن خلقتنا غنيمة، وإذا كان الرئيس بعافية، فمعلش يستحمل شوية عشان خاطرنا، ماهو بوتفليقة آهه صحته متدهورة، وغير «الدستور» عشان يستمر في الحكم، ومايقهرش شعبه ويشحططه، وتبقى سيدته على كل لسان، والريس برضه مننا وعلينا، ومايرضاش نتبهدل وننفضح وسط اللي يسوا واللي مايسواش، صحيح إحنا شعب غلاوي ورذل، وزي القطط ياكل وينكر، بس معلش، استحمل معانا شوية ياريس، وسيبك من العيال الصيع السماوية اللي كل شوية يقولوا لك الريس بيقبض 450 ألف جنيه في الشهر، طب ما يشوفوا الفرخة بكام، ولا كيلو اللحمة بكام!! وربنا يوقفلك ولاد الحلال ياريس، ويكفيك شرنا».

لا، لا، هذا كلام عصبي يختلف تماما عن كلام وتساؤلات هادئة لزميلتنا سحر الجعارة، أوضحتها لنا مشكورة مأجورة في بابها ـ سحر الحرية ـ بجريدة «الفجر» الاسبوعية المستقلة بقولها:

«أحيانا أقف عاجزة عن الفهم بين أقلام تتجاوز قدسية الكلمة في الهجوم على النظام، وأقلام أخرى لا تتورع عن استخدام أحط الطرق للدفاع عن النظام!، وفي تلك الفوضى الصحافية أحاول التنبؤ بمستقبل كلا الجانبين، هل سيواصل جيل النفاق الطفيلي صعوده ليهيمن على صناعة الصحافة، أم أن الصحافة الحزبية والمستقلة ستلوذ بالنقد الموضوعي قبل أن يأتيها طوفان الاعتقال أو الغلق الجماعي؟ طبعا فكرة التوريث مليئة بـ «البهارات الحراقة» والتي تبدأ بسيطرة جمال مبارك على مقاليد الحزب الوطني وثروته المهولة وشراكته لبعض رجال الأعمال، حتى يخيل لي أن نجل الرئيس مبارك تحول إلى شخصية أسطورية تبث الرعب في قلب الشعب ليركع فور توليه الحكم! ولا أحد يدري مدى مطابقة تلك الصورة الإعلامية مع «حقيقة» الأمين العام المساعد للحزب الحاكم، وحجم قوته وتأثيره! هناك من يدعي بأن دخل قناة السويس بالكامل يتم توجيهه للمخصصات الرئاسية، وهي معلومة ـ إن صحت ـ فهي تؤكد غيبوبة من ينقبون في الذمة المالية للسيد الرئيس ويتجاهلون المصروفات السرية لبعض الوزارات السيادية «القانون يحظر الحديث عنها»، ويتناسون وجود مظلة سياسية تحمي رموز الفساد والمتاجرين بقوت الشعب بـ «القانون»، لاحظ ان ثروة أحمد عز وحده تتجاوز ميزانية دولة، وكأن البعض قرر الرد على المحتكرين باحتكار دور «البطولة المطلقة» بالطعن في رأس الدولة، وتلك بطولة مطرزة بمصالح سياسية وإعلامية، الغريب أن سعة صدر الرئيس «حسني مبارك» للنقد الجارح الذي يوجه له ولأسرته تحولت إلى تجسيد للقول المأثور «إتق شر الحليم إذا غضب»، وحتى لا يفهم من حديثي شبهة استعداء لمؤسسة الرئاسة على من يحترفون التجريح، فلي اقتراح محدد أن يظهر علينا السيد جمال مبارك وهو كثير الظهور في هذه الأيام ـ ليعلن لنا ان كان لديه شركاء وما نوعية البيزنس الذي يحترفه وحجم ثروته الحقيقية بعيدا عن مبالغات الصحف الأجنبية، شريطة أن يكون هذا السلوك أدق مما فعله الدكتور زكريا عزمي حين أعلن صداقته لـ «ممدوح اسماعيل» ونفى شراكته له من دون أن يحدد سر حمايته حتى الآن، إذا كانت مخصصات الرئيس السرية عرف سائد في كل العالم، ولها ميزانية محددة كل عام يراجعها الجهاز المركزي للمحاسبات دون الإخلال بسريتها، فعلى السيد الرئيس أن يطلب من تلك الجهة الرقابية تقديم بيان لشعب مصر، يوضح أين يذهب دخل قناة السويس وسلامة بنود صرف المخصصات الرئاسية، إن رئيس «الجمهورية» الذي يحكم بالانتخاب لأول مرة لابد أن يكون «قدوة» وأن يبادر بنفسه بتطبيق آليات الرقابة الديمقراطية على مؤسسة الرئاسة.

وكفانا مؤسسات أخرى لا يمكن تطهيرها إلا بـ «الحرق!»».

لكن صحف أمس ـ الثلاثاء ـ نشرت خبر الحكم الذي اصدرته محكمة جنح الوراق بمحافظة الجيزة وجاء في وصف الجلسة نقلا عن زميلنا بـ«الجمهورية» صلاح عبدالمنعم:

«قبل النطق بالحكم اعتلى المستشار أحمد صلاح رئيس المحكمة منصة الحكم وقال: قال الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بسم الله الرحمن الرحيم «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين» صدق الله العظيم.

قبل النطق بالحكم في الدعوى رقم 14043 لسنة 2006 جنح الوراق والمقيدة ضد كل من:

1 ـ إبراهيم عيسى «بصفته»
2 ـ سحر زكي «بصفتها»
3 ـ سعيد محمد عبدالله «بصفته»

وإذ تنعى المحكمة قبل النطق بالحكم ما آلت إليه القيم والأخلاق واندثارها بين بعض الأقلام الصحافية التي ارتبطت أقلامها بنشر كل ماهو هدام لمجتمع يخطو نحو الحرية والديمقراطية بخطى ثابتة في ظل مناخ ديمقراطي لا يفرق بين أحد من أبناء شعبه والقلة من أصحاب تلك الأقلام الممزوجة ببعض ذوي النفوس الضعيفة والتي تستغل حرية النشر للإساءة للغير والحط من مقدارها مثلما جاء في تلك الدعوى من إساءة واستغلال لحرية الكلمة وإساءة استخدامها على نحو يثير النفوس ويكدر صفوها ويزرع الكراهية بين ابناء شعب تلك الأمة. وذلك بإذاعة ونشر أخبار ينطوي فيما بينها سب وقذف وإثارة للجميع ولا تدري المحكمة من الرابح في ذلك وما العائد عليه من هذا، ويأتي ذلك التطاول على من وهب الصحافة حرية النشر ألا وهو رئيس «الجمهورية» الذي كفل لأصحاب الأقلام حق النشر والكتابة دون خوف وأعطى الحق لمن يشاء لمقاضاته وكفل ذلك دون قيد أو شرط أو رد.

وهاهي تلك الأقلام تعود كسهام نحو صدر من كفل لها حرية الكلمة وحق الرد ـ تعود الى صدر حارس الديمقراطية الذي وهب تلك الأمة الكثير والكثير وتهيب المحكمة بأصحاب الأقلام صدق النشر واظهار الحقيقة والبعد عن التجريح والإساءة لأي من أبناء الأمة ابتغاء وجه الله، ينشر كلمة حق دون خوف أو جزع مادام كان هناك سند يدعمها، ولهذا يجب ألا تعطى القلة من أصحاب الأقلام الحق لنفسها في تفسير الأمور على أهوائها حتى انها ترى ما تراه بمنظورها فقط ولا ترى ما يراه الشعب بكامله من خير وتقدم وسلام واطمئنان».

طبعا، طبعا، هكذا رئيسنا على الدوام، لكن لم أتوقع ان يهاجمني بطريقة غير مباشرة زميلي وصديقي بـ«الأهرام» خيري رمضان بعد ان انتهيت من تعليقي هذا بقوله امس ايضا في مقاله الاسبوعي بـ«المصري اليوم»:

«عرفت الآن فقط، أن محكمة الجنح قد اصدرت حكمها بحبس صديقي الكاتب الصحافي المبدع الصادق في حب الوطن إبراهيم عيسى لمدة سنة، لأن جريدة «الدستور» نشرت تحقيقا عن بلاغ من بعض أهالي «الوراق» بالجيزة ضد الرئيس مبارك، فانتفض عدد من الوراق ـ كما يدعون ـ ورفعوا دعوى ضد إبراهيم بزعم إهانة الرئيس، دعوى من غير ذي صفة، يصدر فيها حكم خلال أيام، فيما لصوص الشعب وقتلته يمرحون في نعيمه وفي لندن وباريس ولا أحد يقترب منهم.

وصاية جديدة على الشرفاء، حتى أكاد أسمع صوتا يردد في أنحاء مصر: «من يجرؤ على الكلام» لقد أخطأت يا إبراهيم لماذا لم تذهب الى «الوراق» قبل نشر الموضوع لترى بنفسك النعيم الذي يرفل فيه أهل الوراق، السعادة تتقافز من عيونهم، الشباب لا يجلس على المقاهي لأنه مشغول بعمله، العمارات شامخة لامعة وأفخر السيارات تنهب الأرض نهبا، أخطأت يا إبراهيم لأنك لم تكتب عن معاناة أهل الزمالك ومصر الجديدة، ألم تجد إلا «الوراق» النموذجية لتكتب عنها ومنها، لا أعتقد ان حكما مثل هذا يمكن أن يخيف ابراهيم عيسى ومن معه او يجعله يتراجع خطوة واحدة عن أحلامه الرائعة لهذا الوطن الذي يقع تحت الوصاية».

ما هذا الكلام؟! بعدما نطقت به المحكمة يقول خيري هذا؟ أما الأنكى فهو ما نشره في نفس العدد زميلنا بـ«المصري اليوم» عماد السيد وهو:

«مصدر قضائي تعجب من إدانة رئيس تحرير جريدة «الدستور»، قائلا: لا مسؤولية جنائية لرئيس التحرير عما ينشر بجريدته، موضحا أن المحكمة «الدستورية العليا قضت في 1 فبراير 1997 بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة 195 من قانون العقوبات التي كانت تؤكد على أن مسؤولية رئيس التحرير مسؤولية مفترضة. واوضح انه طبقا لحكم الدستور فان ابراهيم عيسى، وهو رئيس تحرير جريدة «الدستور» لا يسأل افتراضيا عن كل ما ينشر في الجريدة، حيث ان العقوبة الجنائية لا يتحملها الا من ادين كمسؤول عنها، واوضح ان الاصل في النصوص العقابية، ان تصاغ في حدود ضيقة تعريفا بالافعال التي جرمها، وتحديدا لماهيتها لضمان ألا يكون التجهيل بها موطئا للاخلال بحقوق كفلها الدستور للمواطنين، وان الاصل في الجريمة أن عقوبتها لا يتحملها إلا من أدين كمسؤول عنها، وهي عقوبة يجب ان تتوازن وطأتها مع طبيعة الجريمة وموضوعها، بما مؤداه ان الشخصي لا يزر غير سوء عمله، وانتهى الى ان اختصام رئيس التحرير في الجنحة الصادر فيها الحكم دون تقديم أدلة محددة ضده تفيد اشراكه كفاعل أصلي أو بطريقة المساهمة الجنائية ايا كان نوعها تحريضا او اتفاقا او مساعدة يجعل من المحتم القضاء ببراءته، مثلما حدث في القضايا التي نظرتها المحاكم بعد حكم «الدستور».

مشاكل وقضايا

وإلى المشاكل والقضايا التي تحاصر الناس والمجتمع، وأشار إليها بعض زملائنا، ففي «أخبار اليوم» يوم السبت أشار زميلنا ابراهيم سعدة رئيس تحرير «أخبار اليوم» السابق في عموده ـ آخر عمود ـ إلى نوعية رسائل القراء بعد نشره مشكلة المصري الذي نجا من الموت في حادث العبارة السلام 98 ورفض العودة للعمل في السعودية وفشل في العثور على فرصة عمل في مصر، وتقدم وزير البترول سامح فهمي بإتاحة الفرصة له، قال سعده:

«منذ هذا اليوم اختلف بريدي من رسائل القراء من الألف إلى الياء، لم أعد أجد رسالة يهتم كاتبها بالمشاكل والقضايا التي تواجهها الحكومة، ولا موضوعات الساعة التي تثار في مجلسي الشعب والشورى، ولا عن عمليات القتل المنظم الذي تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين، ولا السيارات المفخخة التي تنفجر يوميا في العراق، كل هذه القضايا والمشاكل والأحداث التي تشغل بال حكومتنا وكتابنا ومثقفينا وأحزابنا السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، اختفت تماما من رسائل قرائي، تضاعف عدد رسائل القراء بعد أن نشرت حكاية المواطن الذي نجا من الفرق، كل الرسائل ـ وما أكثرها ـ أصبحت تدور حول موضوع واحد فقط، هو البحث عن وظيفة تنقذ أسرة كاملة من الضياع».

وروى سعدة قصة رسالة من أم تمزق القلب، وفي نفس العدد اختارت زميلتنا وفاء الغزالي في عمودها الاسبوعي ـ بكره وبعده ـ الكتابة عن بيزنس دور الأيتام، قالت:

«القلم لن يتوقف عن قضية الطفل اليتيم الذي تعرض للتعذيب بسبب شقاوته في دور الأيتام، فأرادت رئيسة الدار التخلص منه بإيداعه في احدى مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة وقد ثبت أن الطفل لا يعاني من أي إعاقة، اهتزت مشاعر عدد كبير من القراء، تطوعوا طالبين كفالته ـ إن كفالة الأيتام تحولت إلى بيزنس لدرجة أن رئيسة احدى المؤسسات اعتادت على نشر صور الزهور البريئة من الأطفال اليتامى في اعلانات الصحف تطلب التبرع لهم، ونشر هذه الصور يتعارض مع حقوق الانسان!! تقول السيدة عبير عصام عضو مجلس إدارة جمعية الشابات المسلمات، لقد آن الأوان لفتح الملف المغلق الذي يفتح النار على الذين يتربحون من هذا العمل التطوعي باستغلال اسم اليتيم في غسيل الأموال وهذا العمل يتم وراء واجهة بناء دار أيتام تضم أطفالا أبرياء للتسول بهم في الخارج وفي الداخل».

ونترك «الأخبار»إلى «المساء» بنفس اليوم وزميلنا وصديقنا رئيس تحريرها السابق محمد فودة الذي تعجب في عموده اليومي ـ من الواقع ـ من قرار الحكومة الاستعانة ببيت خبرة أجنبي، لإعادة تخطيط ميدان رمسيس، بعد الضجة التي أثيرت بسبب قيام وزارة النقل ببناء كراج مجاور لمحطة السكك الحديدية شوه طابع المنطقة، فقال فودة ساخرا من هكذا حكومة:

«للعلم لدينا مركز تخطيط عمراني، ولدينا مركز قومي للبحوث، ولدينا جهاز تنسيق حضاري ولدينا أساتذة تخطيط عمراني في جميع الجامعات التي تضم كليات للهندسة ومع ذلك نلجأ إلى بيت خبرة عالمي لتخطيط ميدان رمسيس!!! ولكن لا عجب، فكم من مرة خططنا ولم نحتفظ بتخطيطنا إلا لعدة سنوات ثم نعود ونهدم ما بنيناه، فقد بنينا كوبري الأزهر وبعد افتتاح النفق الذي يبدأ من ميدان الأوبرا إلى شارع صلاح سالم ثار جدل حول هدم الكوبري أو الإبقاء عليه وأبقينا عليه مؤقتا وآخر شيء نقلنا تمثال رمسيس إلى ميدان السكة الحديد وهانحن نعيد نقله مرة أخرى، وهنا لابد من أن نذكر، فإن الذكرى لا تنفعنا نحن المصريين اننا ألغينا الصف السادس الابتدائي ثم أعدناه وطبقنا نظام التحسين في الثانوية العامة ثم ألغيناه!!».

معارك وردود

والى المعارك والردود وأولها من صحيفة «الغد» التي تصدرها مجموعة موسى مصطفى موسى رئيس حزب «الغد» المنشق عن غد أيمن نور وقيام الصحيفة بشن حملات عنيفة ضد أيمن وصحيفة حزبه ـ «الغد» ـ بسبب ما نشرته عن محاولات موسى ان يحل محلها، فقال موسى:

«أحب أن أبلغ أن كل من تساوره نفسه بالحصول على مكاسب على حساب الشرفاء فليراجع نفسه سريعا ويعلم اننا حتى الأن نحافظ على احترام الجميع ولكن الظاهر أن تلك الرسالة لم تصل بصورتها النبيلة ليعلم هؤلاء أن قوة الشرفاء مكمونة في مبادئهم الشريفة ولكن ايضا لديهم قوة الدفاع التي تؤدي إلى الردع إذا تطلب الأمر ذلك ومازلنا ندعو كل من يعتقد انه فعلا شريف ولكنه وقع في مخالب الوحوش انه مازال عنده الفرصة للانضمام للشرفاء الذين سيحافظون على وطنهم وأبنائه لأن المصالح والتربح هما طريق لا نسلكه».

ومنه لزميله عادل شرباسي مساعد رئيس الحزب الذي قال ردا على هجوم صحيفة «غد» أيمن نور:

«ان هذا الهجوم الشرس في جريدة «الغد» الشتامة على شرفاء «الغد» وهذه الاتهامات الموجهة الى لجنة شؤون الأحزاب ورئيسها لن تنال من عزمنا على الاستمرار في مسيرتنا التي اخترناها في معارضة حرة شريفة بناءة ولن أذيع سرا أننا لم نكن نلهو طوال الفترة السابقة، فقد قمنا بوضع مشاريع وخطط طموحة قابلة للتنفيذ بالجهود الذاتية للمساعدة في حل جميع المشاكل التي يعاني منها المواطن المصري في جميع المجالات ولن نضيع وقتنا على الأرصفة في المظاهرات التي لم يستفد منها المواطن المطحون وسننصاع لأي قرار يصدر من أي جهة شرعية سواء كان لنا أو علينا».

طبعا، طبعا، وهكذا يكون الحزب وإلا فلا ونتركه بعد الاطمئنان على حل كل مشاكلنا فيما عدا مشكلة واحدة هي الفيلم السينمائي عمارة يعقوبيان، الذي هاجمه زميلنا عبدالله كمال رئيس تحرير جريدة «روزاليوسف» في بابه اليومي ـ ولكن ـ واستغرب أن يوافق وزير الثقافة فاروق حسني على منع عرض فيلم «شفرة دافنشي» ويسمح بعرض يعقوبيان، رغم أنه قد يحمل تحريضا على ممارسة الارهاب ضد الشرطة وأمس ـ الثلاثاء ـ قال عبدالله ان الوزير اتصل به واضاف:

«قال فاروق حسني: فيما يخص «شفرة دافنشي» أنت تتكلم عن عمل فني يتعلق بمسألة مقدسة لدى المسيحيين، فيها تحوير لتاريخهم الديني، المسألة هنا أكبر من حرية التعبير يقولون ان دولة الفاتيكان لم تمنعه، هذا صحيح، ولكن نحن لسنا دولة مسيحية فقط، أو دولة مسلمة فقط، نحن دولة فيها المسلمون والمسيحيون وأنا بخلاف كوني مثقفا أدافع عن حرية التعبير، فأنا وزير مسؤول، ويجب أن أراعي مشاعر الأقباط، أضاف: الصحيح الاسطوانات المزيفة للفيلم موجودة في السوق، وأن الكثيرين شاهدوه عبر هذا الطريق، لكن قرار الدولة له مغزى واضح، وفي هذا لم أتعارض اطلاقا مع نفسي ومع قناعتي، فيما يخص فيلم «عمارة يعقوبيان» قال الوزير: لقد قرأت الرواية وشاهدت الفيلم، ووجهة نظري أنه ليس في الفيلم أكثر مما يكتب في بعض الصحف كل يوم، وشخصيا أنا لم أوافق على عرض الفيلم، انما طلبت من علي أبو شادي رئيس الرقابة أن يشكل لجنة لاتخاذ القرار وقلت له يا علي لا تجعله قرارك او قراري، خاصة أن صناع الفيلم حذفوا منه أية توصيفات يمكن أن تؤدي إلى معان خاصة بشخصية هنا، أو وفي الحالتين نحن لم نطالب بالمنع، بل على العكس نحن مع حرية التعبير، التي تتضمن أيضا حقنا في أن نقول رأينا فيما هو معروف، ووقتها لا ينبغي أن ينتقص أحد من حقنا في أن نقول رأينا ويرى في نقدنا لعمله نوعا من الهجوم، أو ما شابه ذلك، عن فيلم «عمارة يعقوبيان» تحديدا أتحدث».

ونظل داخل العمارة، ولكن من نافذة «الكرامة» التي قال رئيس تحريرها المشارك، زميلنا وصديقنا عبدالحليم قنديل في بابه ـ لوجه الوطن ـ

«فبطل «عمارة يعقوبيان» ليس عادل إمام ولا يسرا ولا نور الشريف، وهؤلاء نجوم فن على العين والرأس، لكنهم في القصة ـ بمغزاها السياسي ـ مجرد مؤدين لأدوار مرسومة باقتدار وليس البطل الحقيقي هو وحيد حامد مع الاعتراف بموهبته كسيناريست فقد أدى دوره كحرفي في كتابة معالجة سينمائية لنص روائي هو البطل الأصلي، وليس البطل ـ بالقطع ـ هو المنتج عماد الدين أديب، فالأخير ـ بالذات ـ عنوان المفارقة الساخرة في القصة كلها فقد سبق أن قدم فيلما دعائيا ركيكا لمبارك في ست ساعات، ومن سخرية المفارقات أن أديب ـ نفسه ـ هو الذي هدم دعاية الست ساعات بفيلم مدته ثلاث ساعات، مأخوذ عن رواية هي أقوى وثيقة إدانة لعصر مبارك، ربما التناقض الظاهر هو الذي يفسر امتناع أديب ـ لأسباب رئاسية ـ عن دعوة علاء الأسواني لحضور العرض الخاص، بدت الواقعة الرذيلة كأنها «قناع كارتون» لاخفاء الذي لا يخفى ـ فمصر كلها تعرف أن علاء الأسواني ـ المعارض للتمديد والتوريث ـ هو الذي شيد «عمارة يعقوبيان» حتى لو كانت بفلوس عماد أديب!».

حكايات وروايات

أخيرا، إلى الحكايات والروايات ـ وستكون في تقرير اليوم من نصيب زميلنا وصديقنا عادل حمودة رئيس تحرير صحيفة «الفجر» الأسبوعية المستقلة ـ قال ـ ويا هول ما قاله ـ

«لقد كشفت في الأسبوع الماضي فضيحة مدوية أصابت أطرافها بالخرس الفوري، فلم يجرؤ أحد منهم على الرد، فضيحة بيع وحدة الغاز الطبيعي «ألف قدم مكعبة» لأصحاب مصانع (...) بدولار بينما السعر العالمي ستة دولارات حسب مقياس هنري هوب، والمعروف أن الطاقة تدخل في هذه الصناعات بأكثر من ستين في المائة، وفي الوقت نفسه يبيعون لنا هذه السلع بالسعر العالمي، فنحن ندعم الطاقة لصالحهم، أو نحن نهدر الطاقة لصالحهم، أو نحن نهرب الطاقة ليصبحوا مليارديرات بسهولة، من وسع، ولو كانوا يبيعون لنا سلعهم بسعر محلي مناسب لسامحناهم، لكنهم يأخذون الطاقة بتراب الفلوس ويبيعون لنا ما ينتجون بالغلاء والكواء، بل اكثر من ذلك لا يدفعون ضرائب على مكاسبهم الفاحشة، فأغلب مصانعهم في مناطق حرة، وهذا هو سر ثروة رجال أعمال لا نحسدهم، ولا نحاسبهم.

ونحن على استعداد أن نصدق وزير البترول المهندس سامح فهمي بأن دعم الطاقة في مصر يصل إلى أربعين مليار جنيه، لكننا نسأله بدوره عن حجم الدعم الذي يدفعه لأصحاب الحظوة، من رجال الأعمال الذين يحصلون على طاقة رخيصة ويبيعون منتجات غالية، ألا يصل الرقم الذي يضيع على الموازنة العامة هنا إلى نحو 100 مليار جنيه؟

والغريب اننا لا نأخذ في اعتبارنا حقوق الأبناء والأحفاد، مثلما تفعل غالبية دول العالم التي تخزن الطاقة ولا تبيعها، تشتريها ولا تفرط فيها، والأكثر غرابة اننا نبيعها من خلال حصص تمنح لأشخاص بعينهم وهو ما لا يحدث في الدول التي تحكمها عائلات وقبائل مثل السعودية وقطر وسلطنة عمان، حيث تحديد السعر يكون طبقا للبورصة العالمية، لكننا في مصر نترك شخصا خفيا يأخذ ما يشاء من البترول والغاز الطبيعي بسعر يقل عن ربع السعر العالمي كما هو الحال في صفقة تصدير الغاز إلى اسرائيل التي منحت له دون مزايدة أو ممارسة، أخذها على ما يبدو تعويضا عن تنازله عن صفقة سابقة لتصدير الغاز الى الأردن، ولو كان هناك كلام آخر فنحن مستعدون لنشره وإبرازه والاحتفاء به».